

أثر التجارة الخارجية في نمو وتطور الاقتصاد في المملكة العربية السعودية

سعود عبدالله عواد ابن لغيصم*

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية على التنمية الاقتصادية خلال الفترة 1990-2014، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، كما استخدمت نموذج اقتصاد قياسي للانحدار الذاتي للمتجه (Vector Auto-Regressive (VAR لتحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بالميزان التجاري، فبتبين وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري. أظهرت الدراسة أن الصادرات من النفط لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على الناتج المحلي الإجمالي. وبناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج توصي الدراسة أن تقوم المملكة العربية السعودية بتشجيع الصادرات.

الكلمات الدالة: الناتج المحلي الإجمالي، التجارة الخارجية، الميزان التجاري، السعودية.

المقدمة

وأثرها على التنمية الاقتصادية بشكل خاص، حيث برزت أهمية قطاع التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية في ظل النهضة الصناعية والتشجيع غير المحدود لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث شهدت المملكة تطوراً ونهضة صناعية كبيرة في العقد الأخير من القرن العشرين، صاحبها حركة تجارية كبيرة في مختلف القطاعات، مما عزز من الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية كما تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

1. المساهمة في سد الفجوة العلمية المتعلقة بنقص الدراسات التي عالجت، من ناحية تطبيقية، علاقة النمو الاقتصادي بالتجارة الخارجية لواحد من أكبر الاقتصاديات في المشرق العربي ألا وهو الاقتصاد السعودي.
2. تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الحديثة التي تتناول التجارة الخارجية من حيث تأثيرها على التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.
3. إجراء هذه الدراسة في ظل الجهود الكبيرة التي تبذلها السعودية لزيادة معدل النمو الاقتصادي ووضع الآليات المناسبة لتحقيق ذلك.

تعد التجارة الخارجية من النشاطات الحيوية في التنمية الاقتصادية حيث تأتي أهميتها من خلال اعتبارها مؤشراً جوهرياً على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير، بالإضافة إلى مستويات الدخل فيها، وقدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من آثار على الميزان التجاري.

كما أن التغييرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب ومستوى الدخل القومي. فالتنمية الاقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدف زيادة إنتاج السلع، وإذا تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج. ويشير التاريخ الاقتصادي لبريطانيا وألمانيا واليابان مثلاً بوضوح إلى أن نمو وزيادة الدخل القومي صاحبه زيادة في حجم التجارة لهذه الدول. ونظراً لأهمية التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية فقد جاءت هذه الدراسة لتتناول أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية التجارة الخارجية بشكل عام

أهداف الدراسة:

1. التعرف على مسيرة التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية والتقلبات التي حدثت لها نتيجة الظروف الاقتصادية العالمية.

* جامعة المجمعة، السعودية، تاريخ استلام البحث 2015/09/08، وتاريخ قبوله 2015/11/22.

الخارجية والتنمية الاقتصادية). اعتمدت الدراسة على نوعين من البيانات هي البيانات الأولية والمتمثلة بالدراسات النظرية والميدانية السابقة والكتب والأبحاث المتعلقة بالموضوع محل الدراسة وذلك لوضع الإطار النظري للدراسة. أما البيانات الثانوية فتتمثل في البيانات الواردة في التقارير السنوية للبنوك المركزية ومن وزارة الاقتصاد والتخطيط ومن وزارة التجارة والصناعة ومن صندوق تنمية الصادرات السعودي. لقد كان الاعتماد في هذه الدراسة على بيانات التقارير السنوية الإحصائية لصندوق النقد الدولي، وتم تقدير نموذجي الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المراحل الثلاثة (3SLS)، وذلك بعد تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ في معادلات كل نموذج.

الإطار النظري والدراسات السابقة: الإطار النظري:

يرى سميث أن مبرر قيام التجارة الدولية يتركز في وجود مزاي مطلقة للدول في إنتاج السلع المختلفة، حيث يجب أن تخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلعة التي لديها في إنتاجها ميزة مطلقة، ومعنى الميزة المطلقة أن الدولة يمكنها إنتاج كميات من السلعة أكبر من غيرها باستخدام الحجم نفسه من الموارد أو عناصر الإنتاج.

يقوم التفسير الكلاسيكي لأساس التجارة الدولية على مبدأ الميزة النسبية الذي صاغه الاقتصادي الإنجليزي ريكاردو في سنة 1817. ففي رأي ريكاردو أن أساس التجارة الدولية يوجد في الاختلافات بين الدول في التكاليف النسبية. فقد يكون أحد البلاد أكثر كفاءة من غيره في إنتاج سلعة أو مجموعة سلع معينة (أي يستطيع أن ينتجها بتكلفة أرخص نسبياً من غيره من البلاد)، وسيكون من الأفضل لهذا البلد أن يتخصص في إنتاج تلك السلع التي يكون فيها أكثر كفاءة نسبياً، وأن يقوم بتصدير هذه السلع مقابل سلع تكون كفاءته النسبية فيها أقل.

ومن هذا المنطق فقد أدخلت النظرية التكنولوجية تعديلات جذرية على كافة الفروض التي قام عليها التحليل الكلاسيكي، وأحلت محلها فروضا جديدة مخالفة لفروض النماذج السابقة وتعتبر هذه الفروض أكثر واقعية ومتماشية مع حقائق الاقتصاد العالمي، مثل مشكلة النمو والتنمية الاقتصادية الدولية، وإدخال قضية الدول الآخذة في النمو في التحليل الاقتصادي، وتسليط الضوء على طبيعة نشاط الشركات المتعددة الجنسيات ومركزها في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى الطبيعة الديناميكية للتحليل الاقتصادي.

2. ربط مؤشرات التجارة الدولية بمؤشرات التنمية الاقتصادية.
3. بيان أثر تقلبات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية.
4. وضع نموذج يمكن من خلاله تفسير وقياس العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتجارة الخارجية وتوقع التغيرات التي تحدث في مؤشرات التنمية في حالة حدوث صدمة في مؤشرات التجارة الخارجية.

أسئلة الدراسة:

لعل انفتاح اقتصاديات الدول وزيادة حركة التجارة الخارجية فيما بينها، انعكس بشكل أو بآخر على التنمية الاقتصادية الخاصة بها، مما يجعل من الضروري تسليط الضوء على هذا الأثر بالتطبيق على اقتصاديات مختلفة. ولهذا كان لا بد من الإجابة على التساؤلات الرئيسية التالي:

- أ- ما أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية؟
- ب- ما أثر حجم الصادرات على التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية؟
- ت- ما أثر حجم الواردات على التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية؟

فرضيات الدراسة:

قامت الدراسة باختبار الفرضيات التالية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التجارة الخارجية وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الصادرات وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الواردات وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية.

المنهجية والبيانات:

اعتمدت الدراسة في منهجيتها على استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة المتعلقة بقياس أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، كما تم استخدام أسلوب المنهج القياسي لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة (التجارة

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

دراسة (لطيفة، 1996)، الاستثمارات الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية في الأردن دراسة تحليلية للفترة 1980-1994، هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر الاستثمارات الخارجية (العربية والأجنبية) على النمو الاقتصادي في الأردن ومدى مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني. كما هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهم القطاعات التي استقطبت هذه الاستثمارات ومدى مساهمة هذه القطاعات في دعم عملية التنمية الاقتصادية. وتبين من خلال الدراسة محدودية وتواضع حجم الاستثمارات الخارجية في الاقتصاد الأردني، وبالتالي ضعف مساهمتها في النمو الاقتصادي، الذي تبيّن بأنها تساهم ب (3%) فقط من مجمل الناتج القومي الإجمالي. كذلك تبيّن ضعف دور المدخّرات القومية في زيادة التراكم الرأسمالي النمو الاقتصادي وهذا يدل على أن هذه المدخّرات توجه نحو الاستهلاك ولا توجه بالضرورة نحو الاستثمارات، وقد تبيّن من خلال الدراسة بأن أثرها السلبي على مجمل الناتج القومي الإجمالي. وقد تبيّن من الدراسة أيضاً بأن معظم الاستثمارات الأجنبية تركّزت في القطاع الصناعي دون غيره من القطاعات وذلك لحاجة هذا القطاع للكثافة الرأسمالية والتكنولوجية والتي تتميز بها الاستثمارات الأجنبية. وتوصي الدراسة بالتركيز على الاستثمار في تطبيق التشريعات الكفيلة بتعميق دور الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية كافة لضمان نمو كل القطاعات الاقتصادية، واستقطاب التكنولوجيا والمعرفة الفنية الملائمة للواقع الاقتصادي الأردني، وتفعيل دور المدخّرات المحلية والقومية من خلال توجيه هذه المدخّرات للاستثمار بدلا من الاستهلاك، وإعادة النظر بالأطر المؤسسية المتعلقة بتشجيع الاستثمار من خلال التنسيق بين هذه المؤسسات وتوسيع أنشطتها على الصعيد الدولي.

دراسة (التوبجري، 1999)، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على اقتصاد المملكة العربية السعودية، تقوم هذه الدراسة بتحليل التأثير المتبادل بين النمو الاقتصادي والصادرات في المملكة العربية السعودية. ولهذا الفرض تم استخدام نماذج كل من Granger، Sims و Geweke الثنائية وكذلك المتعددة بعد إضافة الإنفاق الحكومي إلى النموذج. وقد قامت الدراسة بإجراء الاختبارات الخاصة باستقرار السلاسل الزمنية المستخدمة، وكذلك اختبارات التكامل المشترك. وبناءً على نتائج الاختبارات الإحصائية تم تحديد منهج الدراسة السببية الذي استخدمته الدراسة. أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية متبادلة بين النمو الاقتصادي

والصادرات في المملكة العربية السعودية. وتؤكد نتائج الدراسة على اعتماد الاقتصاد السعودي على التعامل مع العالم الخارجي من خلال الصادرات.

دراسة (عبد الخالق، 2001)، العلاقة بين البيئة الخارجية وسلوك الفرد على البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية، أظهر تحليل البيانات الإحصائية لقطاع التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية أن أهم خمسة شركاء تجاريين للمملكة في حجم التبادل التجاري هم: الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا. ونظراً لأهمية اقتصاديات هذه الدول الصناعية المتقدمة في الاقتصاد السعودي، ولأهمية اقتصاد المملكة بالنسبة لاقتصاديات هذه الدول التي تعتمد على النفط بشكل كبير، فقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقات التجارية، والتعرّف على طبيعة التداخل الاقتصادي ودرجة الاعتماد المتبادل بين اقتصاد المملكة وأهم خمسة شركاء تجاريين، مع التركيز على الاقتصاديين الأمريكي والياباني اللذين اتضح أنهما يحتلان المركزين الأول والثاني تبادلياً كأهم شريكين تجاريين للمملكة خلال الثلاثين عاماً الماضية، ولتحقيق هدف الدراسة تم بيان الأداء الاقتصادي وحجم النمو لقطاع التجارة الخارجية للمملكة مع أهم خمسة شركاء تجاريين، كما تم بناء نموذج معدلات آنية لاختبار العلاقات التجارية التبادلية، وتحليل التداخل بين الاقتصاد السعودي والاقتصاديين الأمريكي والياباني والناتج عن العلاقات التجارية القوية فيما بينهما.

دراسة (السواعي، 2003)، محددات التجارة الخارجية في الأردن: 1973-2000، تناولت هذه الدراسة موضوع محددات التجارة الخارجية في الأردن خلال الفترة 1973-2000، وهدفت إلى تحليل الميزان التجاري وبيان خصائص قطاعي التصدير والاستيراد، من حيث التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي، ودرجة التحرر الاقتصادي، وبيان أثر الصادرات على نمو الاقتصاد الأردني، وكذلك تقدير دالة الصادرات ودالة المستوردات على المستوى الكلي والجزئي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً (Fully Modified OLS) في التقدير، وهذه المنهجية هي إحدى طرق تقدير التكامل المشترك (Cointegration).

وتمتاز هذه الدراسة باستخدامها هذا الأسلوب لأول مرة في تحليل محددات التجارة الخارجية الأردنية والتي تتميز بقدرتها على حل مشكلة الاعتماد الذاتي وتحيز المعلمات. ومن خلال هذه المنهجية أمكن قياس مرونة كمية الصادرات الوطنية السعرية (-0.66)، والمرونة الدخلية (2.3)، ومرونة سعر الصرف (1.09) على المستوى الكلي، وكذلك الحال بالنسبة

ومتوسطة الدخل ظهر متغير الاستثمار أكثر أهمية من متغير الصادرات.

دراسة (السميران، 2007)، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن، هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1980-2004) حيث تم استخدام طريقة نموذج الانحدار الذاتي المتباطئ زمنياً (ARDL)، وذلك للتعرف على تأثير المتغيرات السابقة على النمو الاقتصادي في المدى القصير والمدى الطويل. ويمكن تلخيص النتائج العملية لهذه الدراسة بما يلي: (1) وجود علاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي في الأردن ومحدداته (الاستثمار المحلي، والصادرات، ورأس المال البشري، والمؤسسات المالية) (2) للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي (3) للصادرات دور مهم في نمو الاقتصاد الأردني وهذا يتفق مع فرضية Export-Led Growth Hypothesis (4) تطور رأس المال البشري والمؤسسات المالية يسهمان في زيادة النمو الاقتصادي في الأردن. كما أوصت الدراسة بتشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار وتطور رأس المال البشري والمؤسسات المالية والوسيط.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (Guisan&Exposito, 2004)، إن الغرض من هذه الدراسة هو تقديم تقدير نموذج اقتصادي قياسي ديناميكي مما يدل على تأثير هام من الإنتاج الصناعي والتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي. حيث تم التركيز على الدور الهام للتصنيع والاستيراد وزيادة الدخل الحقيقي للفرد من السكان والعمالة غير الزراعية.

الأهمية الإستراتيجية للاقتصاد السعودي في الاقتصاد العالمي:

يمكن إبراز الأهمية التي يمثلها الاقتصاد السعودي في الاقتصاد العالمي من خلال النقاط التالية:

1. الاقتصاد السعودي أكبر اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط: يعتبر الاقتصاد السعودي أحد أكبر اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط حجماً خاصة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي مما يجعلها تتمتع بميزة الشريك التجاري الرئيسي في منطقة الشرق الأوسط لمعظم الاقتصاديات الصناعية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقد حصلت المملكة العربية السعودية على الترتيب الثالث والعشرين ضمن قائمة أكبر الدول المصدرة للسلع في العالم بناءً على بيانات منظمة

للمستوردات حيث بلغت مرونة كمية الطلب السعرية للمستوردات الكلية (-0.381)، والمرونة الدخلية (1.03) ومرونة سعر الصرف (-0.866)، وبيان أثر تخفيض العملة على الصادرات والمستوردات. وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات، منها الاهتمام بالصناعة الأردنية وتحسين نوعية المنتجات لخلق وضع تنافسي لزيادة حجم الصادرات والالتزام بمعايير الجودة، وزيادة أوجه التعاون الاقتصادي العربي والعمل على التكامل الاقتصادي العربي، والإسراع في تطبيق اتفاقية السوق الحرة العربية الكبرى في هذه المرحلة وذلك لتوسيع الأسواق أمام الصادرات الأردنية، والتوسع في إقامة الصناعات بالفوسفات والبوتاس، وتنمية الحس الوطني تجاه استهلاك المنتجات المحلية.

دراسة (العبدلي، 2005)، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية، تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر حجم الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي. ولتحقيق ذلك تم تقدير نموذج قياسي تضمن ثلاثة متغيرات: متغير تابع وهو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ممثلاً للنمو الاقتصادي ومتغيرين تفسيريين هما: متغير الصادرات كعامل اقتصادي خارجي ومتغير الاستثمار كعامل اقتصادي داخلي. اتبعت الدراسة منهجين في تقدير النموذج، الأول: التقدير الفردي لكل دولة خلال الفترة (1960-2001م)، وقد تم فحص مدى سكون (Stationarity) السلاسل الزمنية لكل متغير باستخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، وكذلك اختبار درجة التكامل المشترك لمتغيرات النموذج (Cointegration Test). والثاني: التقدير الجمعي أو المدمج حيث تم دمج السلاسل الزمنية (42 مشاهدة) مع البيانات المقطعية للدول الإسلامية (21 دولة). وبعد تقدير النموذج لكل دولة لم تظهر النتائج مشجعة، إلا في حالات محدودة، حيث عانت أغلب النماذج الفردية من مشاكل قياسية نتيجة للارتباط المتعدد أو خطأ التحديد مما أدى إلى عدم معنوية المعلمات وظهرت إشارات غير متوقعة وانخفاض المقدرة التفسيرية. وبعد تقدير النموذج بالأسلوب الجمعي، تحسنت كفاءة النموذج، وأظهرت النتائج معنوية كل من متغير الصادرات والاستثمار كمفسرين للنمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، بالرغم أن مرونة كل متغير كانت أقل من الواحد. ومع استخدام المتغيرات الصورية، اتضح أن هناك فروق جوهرية بين مجموعات الدول الإسلامية (البتروولية، والأقل دخلاً، ومتوسطة الدخل) في القاطع والتمويل الجزئية. ففي مجموعة الدول البتروولية ظهر متغير الصادرات أكثر أهمية من متغير الاستثمار في التأثير على النمو الاقتصادي، بينما في مجموعة الدول الأقل دخلاً

للدول النامية وخاصة الدول الشقيقة، حيث يلاحظ أن المملكة العربية السعودية قدمت خلال الفترة 1973-1993 ما نسبته 5.5% الناتج المحلي الإجمالي مساعدات بلا مقابل للدول النامية.

يشير الجدول (1) والذي يوضح التطور التاريخي للميزان التجاري للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990 - 2014) حيث نلاحظ وجود فائض في الميزان التجاري خلال فترة الدراسة كاملة، كما نلاحظ وجود انخفاض في الميزان التجاري عام 1991 بنسبة 8% تلاه انخفاض آخر عام 1992 بنسبة 9% واستمر الانخفاض عام 1993 بنسبة 17%، ويعزى هذا الانخفاض خلال عامي 1991 و1992 إلى وجود نمو في واردات المملكة بنسب أكبر من النمو في الصادرات، أما سبب الانخفاض الحاصل عام 1993 جاء نتيجة لانخفاض الصادرات بنسبة أكبر من الانخفاض في الواردات.

أما في عام 1994 بدأ الميزان التجاري السعودي بالنمو حيث بلغ ما نسبته 36% وذلك بسبب نمو الصادرات بنسبة 1% وانخفاض الواردات بنسبة 17% وهي من أعلى نسب الهبوط في واردات المملكة خلال الفترة. وفي عام 1995 نلاحظ وجود نمو آخر في الميزان التجاري بنسبة 14% واستمر النمو في عام 1996 بنسبة 50% بسبب نمو الصادرات بنسب 17% و21% على التوالي.

وفي عام 1997 لم تتجاوز نسبة النمو 0.01% وفي نفس الوقت أدى النمو في واردات المملكة بنسبة 4% أدى ذلك إلى انخفاض الميزان التجاري بنسبة 3%، وفي عام 1998 حصل أكبر انخفاض في الميزان التجاري السعودي بنسبة 72% وذلك بسبب انخفاض الصادرات بنسبة 36% ونمو الواردات بنسبة 4%. أما في عام 1999 نلاحظ وجود نمو كبير في الميزان التجاري السعودي حيث بلغت نسبة النمو 158% وذلك بسبب نمو الصادرات بنسبة 31% وانخفاض الواردات بنسبة 7%، واستمر النمو الكبير في الميزان التجاري عام 2000 حيث بلغت نسبة النمو 108% وذلك بسبب نمو الصادرات بنسبة 53% وبالرغم من نمو الواردات بنسبة 8%. وفي عام 2001 نلاحظ عودة الميزان التجاري للانخفاض حيث بلغت النسبة 22% وذلك كون صادرات المملكة انخفضت بنسبة 12% مع وجود نمو في الواردات بنسبة 3%. ومن عام 2002 إلى عام 2008 كان هناك نمواً مستمراً في الميزان التجاري تراوح بين 1% و54% حيث نلاحظ وجود نمو مستمر في صادرات المملكة يفوق النمو الحاصل في الواردات. أما في عام 2009 نلاحظ وجود انخفاض في الميزان التجاري السعودي بنسبة

التجارة العالمية (WTO-OMC) خلال عام 1996م وبلغت قيمة صادراتها حوالي 56.3 مليار دولار وهو ما يسهم بنسبة تزيد عن 1% من إجمالي صادرات السلع العالمية، وبلغت هذه الصادرات في عام 1997م حوالي 59 مليار دولار.

2. انتاج واحتياطات السعودية من النفط: يعتبر النفط من العوامل الأساسية لتحريك الاقتصاد العالمي وتعتبر السعودية من أكبر الدول المنتجة للنفط وأكثرها مرونة في طاقة الإنتاج، وذلك لما تتمتع به من احتياطات ضخمة من النفط الخام والتي تقدر بربع إجمالي الاحتياطات العالمية وتلث احتياطات الأقطار الأعضاء في منظمة الأوبك، وهذا أدى بها إلى القيام بدور كبير في استقرار السوق العالمية للنفط وتأمين إمدادات مستقرة من النفط للدول الصناعية الكبرى مما جعلها الركيزة الأساسية والقوة الأكثر تأثيراً في منظمة الأوبك وجعلها تلعب دوراً عالمياً وإقليمياً بالغ الأهمية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

3. أكبر طاقات البتروكيماويات العربية: يوجد بها أكبر الطاقات للصناعات البتروكيماويات العربية، وتشهد هذه الصناعة ازدهاراً كبيراً داخل المملكة، وتقوم شركة سابك بتنفيذ برنامج توسعي لزيادة الإنتاج وتأمين 5% من احتياجات السوق العالمية من البتروكيماويات، وهذا يعطيها أهمية خاصة في السوق العالمية للمنتجات البتروكيماوية.

4. سوق متنامية لمنتجات الدول الصناعية: نتيجة للزيادة المتواصلة في أعداد السكان وارتفاع القدرة الشرائية للأفراد وكذا متوسط دخل الفرد، حيث يزيد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في المملكة عن 7000 دولار، ويعتبر من أعلى المعدلات العالمية مما جعلها سوقاً متنامية.

5. عضوية المملكة في كثير من المنظمات الدولية: تقدمت المملكة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO-OMC)، وكذلك في عام 1413هـ/1993م طالبت بالانضمام إلى اتفاقية نيويورك (تنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية)، ولديها عضوية الكثير من المنظمات الدولية وعلى سبيل المثال لا الحصر: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. وانضمت إلى الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف، والمصنفات الأدبية، بالإضافة إلى اشتراكها في عضوية العديد من الغرف التجارية العربية والأجنبية، وإنشاء العديد من اللجان السعودية الأجنبية المشتركة لتنظيم العلاقات المتبادلة. وهذا يؤكد حضور المملكة ويزيد من مكانتها على الساحة الدولية، ويبث الثقة لدى المستثمرين والتجارة والشركات.

6. تقديم المساعدات للدول النامية: إن حكومة المملكة العربية السعودية حريصة كل الحرص على تقديم المساعدات

تذبذبت خلال الفترة من 1990 إلى 2001 حيث تراوح بين 47% و68%، أما خلال الفترة من 2001 إلى 2008 فنلاحظ وجود نمو مستمر في الانفتاح التجاري حيث بلغ معدل الانفتاح 54% عام 2001 واستمر باتخاذ النهج التصاعدي حتى عام 2008 حيث بلغ 90%، أما في عام 2009 فنلاحظ انخفاض الانفتاح التجاري السعودي ليصل إلى 77%.

51%، فبالرغم من انخفاض الواردات بنسبة 17% إلا أن انخفاض الصادرات بنسبة 39% أدى إلى الانخفاض في الميزان التجاري.

الانفتاح التجاري:

يوضح الجدول (2) أن معدلات الانفتاح التجاري قد

الجدول (1)

الناتج الصادرات والواردات والميزان التجاري (1990-2014)

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1990	166339	90282	76057
1991	178624	108934	69690
1992	188325	124606	63719
1993	158770	105616	53154
1994	159590	87192	72398
1995	187403	105187	82216
1996	227428	103980	123448
1997	227443	107643	119800
1998	145388	112397	32991
1999	190084	104980	85104
2000	290553	113240	177313
2001	254898	116931	137967
2002	271741	121089	150652
2003	349664	156391	193273
2004	472491	177659	294832
2005	677144	222985	454159
2006	791339	261402	529937
2007	874403	338088	536315
2008	1175482	431753	743729
2009	721109	358290	362819
2010	941785	400736	541049
2011	1367620	493449	874171
2012	1456502	583473	873029
2013	1409523	630582	778941
2014	1287173	639647	647526

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - إحصاءات الدخل القومي.

الجدول (2)
تطور الانفتاح التجاري (1990-2014)

السنوات	الصادرات	الواردات	الناتج المحلي الاجمالي	الانفتاح التجاري	القيمة (مليون ريال)
1990	166339	90282	391993	65%	
1991	178624	108934	442037	65%	
1992	188325	124606	461398	68%	
1993	158770	105616	443842	60%	
1994	159590	87192	503055	49%	
1995	187403	105187	533504	55%	
1996	227428	103980	590748	56%	
1997	227443	107643	617902	54%	
1998	145388	112397	546648	47%	
1999	190084	104980	603589	49%	
2000	290553	113240	706657	57%	
2001	254898	116931	686296	54%	
2002	271741	121089	707067	56%	
2003	349664	156391	804648	63%	
2004	472491	177659	938771	69%	
2005	677144	222985	1182514	76%	
2006	791339	261402	1335581	79%	
2007	874403	338088	1442572	84%	
2008	1175482	431753	1786143	90%	
2009	721109	358290	1409124	77%	
2010	941785	400736	1067097		
2011	1367620	493449	1158546		
2012	1456502	583473	1225891		
2013	1409523	630582	1274314		
2014	1287173	639647	1288221		

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - إحصاءات الدخل القومي.

نموذج الدراسة:

أثر الصادرات على الناتج المحلي:

تم تقدير النموذج التالي باستخدام طريقة المربعات

الصغرى:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 EX_t + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots(1)$$

كما تم استخدام النموذج التالي لقياس مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للصادرات.

حيث أن GDP هو الناتج المحلي الإجمالي و EX

الصادرات الوطنية و ε_t الخطأ العشوائي.

$$\ln GDP_t = \beta_0 + \beta_1 \ln EX_t + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots(2)$$

وتم تقدير المعادلة (1) كما يلي:

$$GDP = 290407.4 + 1.34EX \quad \dots\dots\dots R^2 = 0.97$$

$$\sigma = 6645 \quad \dots\dots\dots (0.051) \quad \dots\dots\dots (24673)$$

ومن خلال هذا التقدير نلاحظ أن $\hat{\beta}_1$ بعيدة عن الصفر بمستوى دلالة 1% كما وأن $\hat{\beta}_0$ أيضاً بعيدة عن الصفر بمستوى دلالة 1% كما يشير اختبار t ويلاحظ أن R^2 مرتفعة

ولقياس تأثير هذه المستوردات على الناتج المحلي الإجمالي فقد تم استخدام النموذجين التاليين.
أما بالنسبة للمستوردات فقد تم استخدام النموذج التالي:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 IM_t + u_t \dots\dots\dots(3)$$

كما تم استخدام النموذج التالي لقياس مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للمستوردات.

$$\ln GDP_t = \beta_0 + \beta_1 \ln IM_t + u_t \dots\dots\dots(4)$$

حيث أن GDP هو الناتج المحلي الإجمالي و IM المستوردات و u_t الخطأ العشوائي.
وتم تقدير هذين النموذجين كما يلي:

$$GDP = 159217.0 + 3.867IM \dots\dots\dots R^2 = 0.937$$

$$\sigma = 104362.4 \dots\dots\dots (0.236) \dots\dots\dots (45932.9)$$

يشير اختبار t أن كلاً من $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ ذو دلالة إحصائية بمستوى معنوية 1% كما وأن قيمة $\hat{\beta}_1$ هي موجبة وتساوي (3.8) أي أن كل ريال يتم استيراده من الخارج يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بمقدار (3.8) ريال وهذا ربما يعود إلى أن معظم المستوردات تستخدم في العمليات الإنتاجية مما يساعد على زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة الاستثمار. أما معامل التحديد R^2 فهو أيضاً مرتفع ويساوي (0.937) أي أن 93.7% من الانحرافات في المتغير التابع قد تم تفسيرها من خلال النموذج المستخدم.

وفيما يلي نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي. معادلة (4):

$$\ln GDP = 3.135 + 0.871 \ln IM \dots\dots\dots R^2 = 0.89$$

$$\sigma = 0.015 \dots\dots\dots (0.770) \dots\dots\dots (0.835) \dots\dots\dots$$

ومن خلال النتائج المذكورة أعلاه تبين أن 89% من الانحرافات في المتغير التابع قد تم تفسيرها من خلال النموذج المستخدم R^2 كما وأن اختبار t يشير إلى أن كل من $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ بعيدتان عن الصفر بمستوى دلالة 1% كما وأن مرونة الناتج المحلي بالنسبة للمستوردات موجبة وهذا مخالف للمعرفة السابقة إلا أنه يمكن تفسيرها بأن معظم المستوردات هي من السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية والتي تساهم في زيادة الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي. وبناءً عليه يلاحظ أنه إذا زادت المستوردات بنحو 10% فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بنسبة 8.7% تقريباً.

أثر صادرات البترول على الناتج المحلي الإجمالي:

تعتمد المملكة العربية السعودية بالدرجة الأولى على

جداً حيث أن نحو 97% من التغير في الناتج المحلي الإجمالي قد تم تفسيره من خلال النموذج المستخدم. مما يشير إلى أن النموذج المستخدم يلائم البيانات بشكل جيد. أما من ناحية اقتصادية فيشير التقدير أن المعلمة $\hat{\beta}_1$ موجبة وهذا يتفق مع المعلومات السابقة حيث بلغت قيمة $\hat{\beta}_1$ نحو (1.34) وهذا يعني أن أي زيادة بالصادرات بمقدار ريال واحد ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.34).

كما وأنه لا بد من الإشارة أنه تم إضافة متغير التضخم إلى النموذج رقم (1) لقياس تأثير التضخم والصادرات على الناتج المحلي الإجمالي حيث أن معامل التضخم غير بعيد عن الصفر بمستوى دلالة 1% وعلية تم استبعاد هذا النموذج من الدراسة وعليه اعتبر أن وجود التضخم كمغير مستقل سيؤدي إلى انخفاض R^2 تقدير النموذج رقم (1).

وتم تقدير المعادلة (2) كما يلي:

$$\ln GDP = 12.939 + 0.000014 \ln EX \dots\dots\dots R^2 = 0.92$$

$$\sigma = 0.147 \dots\dots\dots (0.00) \dots\dots\dots (0.055) \dots\dots\dots$$

ويلاحظ من نتائج التقدير أن النموذج الذي تم استخدامه يلائم البيانات بشكل جيد حيث أن R^2 (معامل التحديد) يشير إلى أن 90% من الانحرافات في المتغير التابع قد تم تفسيرها من خلال النموذج المستخدم كما وأن جميع المعلمات $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ بعيدات عن العنصر بمستوى دلالة 5%، وهذا يشير إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لوغريتم الناتج المحلي الإجمالي للصادرات الوطنية. أما من الناحية الاقتصادية فنجد أن مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للصادرات تساوي 0.000015 وهي منخفضة نسبياً وهذا يعني أنه إذا زادت الصادرات الوطنية بنسبة 10% فإن الناتج المحلي الإجمالي السعودي سيزداد بنسبة 1.5% فقط.

أثر المستوردات على الناتج المحلي الإجمالي:

أما فيما يتعلق بتأثير المستوردات على الناتج المحلي الإجمالي فإن المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية قد تلعب دوراً كبيراً في زيادة الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي. فمن هنا لا بد أن نبين تأثير المستوردات على الناتج المحلي الإجمالي وخاصة المستوردات من السلع الرأسمالية الوسيطة. ويلاحظ من الجدول (12) أن معامل الارتباط بيرسون يبين المستوردات والناتج المحلي الإجمالي مرتفع نسبياً إذ بلغ نحو (0.968) وهو ذو دلالة إحصائية بمستوى دلالة إحصائية 1% ويلاحظ أن هذه العلاقة موجبة. مما يشير إلى أن المستوردات تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وهذا ربما يعود إلى أن جزء كبير من هذه المستوردات هو من السلع الرأسمالية والإنتاجية والوسيطة.

على الناتج المحلي الإجمالي السعودي. فإذا زادت قيمة الصادرات النفطية بمقدار ريال واحد فإن الناتج المحلي الجمالي السعودي سيزداد بنحو (1.5) ريال تقريباً. وتم تقدير المعادلة رقم (6) كما يلي:

$$\ln GDP = 5.189 + 0.664 \ln Petrol \dots R^2 = 0.944$$

$$\sigma = 0.110 \dots (0.038) \dots (0.473)$$

وبناءً على التقديرات أعلاه يتبين أن نحو 94.4% من الانحرافات في المتغير التابع قد تم تفسيرها من خلال النموذج المقدر أي أن النموذج المستخدم يلائم البيانات بشكل جيد. كما وأن اختيار t يشير إلى أن كل من المعلمات المقدرة $\hat{\beta}_1$ و $\hat{\beta}_0$ بعيدات عن الصفر بمستوى دلالة 1%. أما من الناحية الاقتصادية فقيمة $\hat{\beta}_1$ تتفق مع الفرضية السابقة من حيث أنها موجبة مما يؤكد أن هناك علاقة طردية بين الصادرات من النفط والناتج المحلي الإجمالي، كما وأن مرونة الناتج المحلي بالنسبة للصادرات النفطية هي موجبة. ويشير هذا $\hat{\beta}_1$ إلى أنه إذا زادت الصادرات النفطية بمقدار 10% سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.6% وتعد هذه النسبة مرتفعة نسبياً.

الميزان التجاري وأثره على الناتج المحلي الإجمالي:

لقياس تأثير الميزان التجاري على الناتج المحلي الإجمالي تم استخدام النموذج القياسي التالي:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 TB_t + U_t \dots (7)$$

$$\ln GDP_t = \beta_0 + \beta_1 \ln TB_t + U_t \dots (8)$$

حيث أن GDP_t و U_t كما تم تعريفهم سابقاً بينما TB_t و $\ln TB_t$ هما الميزان التجاري ولوغريتم الميزان التجاري على التوالي وفيما يلي تقديرات النموذج رقم (7) باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

$$GDP_t = 32099.6 + 1.951 TB_t \dots R^2 = 0.947$$

$$\sigma = 96182 \dots (1.09) \dots (32099)$$

فقد أظهرت التقديرات أعلاه أن النموذج المستخدم يلائم البيانات بشكل جيد كما تشير R^2 أن نحو 96.2% من الانحرافات في المتغير التابع قد تم تفسيرها من خلال النموذج المستخدم كما يشير معامل التحديد R^2 . بينما يشير اختبار T أن كلاً من $\hat{\beta}_1$ و $\hat{\beta}_0$ المقدرتان بعيدتان عن الصفر بمستوى دلالة 1% حيث بلغت $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ نحو 11.9 و 17.8 على التوالي. ويشير ذلك إلى أنه إذا زاد الميزان التجاري بنحو ريال واحد فهذا سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2 ريال تقريباً كما تشير قيمة R^2 . وفيما يلي تقدير النموذج اللوغريتمي

الصادرات من البترول والتي ارتفعت أسعاره بالفترة الأخيرة لتصل إلى مستوى قياسي مما أدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي. فقد زاد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10% في عام 1999 وذلك بسبب زيادة الصادرات من النفط بنسبة 38% بينما انخفض الناتج المحلي الإجمالي في عام 1998 بنسبة 12% عن عام 1997 في الوقت نفسه انخفضت قيمة صادرات البترول بنسبة 39% في عام 1998 عن عام 1997. كما وأن أسعار البترول شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة مما زادت قيمة الصادرات النفطية في الفترة 2003 إلى 2008 بنسبة تتراوح بين 9% في عام 2007 كحد أدنى و 46% في عام 2005 كحد أعلى كما زاد الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة بنسب تراوحت بين 8% في عام 2007 كحد أدنى إلى نحو 26% في عام 2005 كحد أعلى. بينما يلاحظ أن صادرات النفط انخفضت في عام 2009 بنسبة 42% عن عام 2008 مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 21%. من هنا يتضح أن قيمة الصادرات من النفط تلعب دوراً كبيراً في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي ولقياسي هذا التأثير فقد تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لبيان هذه العلاقة ووجد أن هذا المعامل يساوي 96.3% كما هو مبين في الجدول (1.4) وتم أيضاً استخدام النموذج القياسي التالي لقياس معامل الناتج المحلي الإجمالي إلى الصادرات من النفط.

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 petrol + U_t$$

$$\ln GDP_t = \beta_0 + \beta_1 \ln petrol + U_t$$

حيث أن GDP_t و $\ln GDP_t$ كما تم تعريفهم سابقاً أما $Petrol$ و $\ln Petrol$ هما قيمة الصادرات من النفط واللوغريتم لقيمة الصادرات النفطية على التوالي.

وتم تقدير المعادلة رقم (5):

$$GDP = 293430.4 + 1.505 Petrol \dots R^2 = 0.966$$

$$\sigma = 76223 \dots (0.066) \dots (28271)$$

ومن خلال هذا التقدير يلاحظ أن $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ كلاهما بعيدان عن الصفر بمستوى دلالة 1% كما يشير اختبار T .

ويتضح من نتائج هذا التقدير أن النموذج المستخدم يلائم البيانات بشكل جيد حيث أن معامل التحديد R^2 مرتفع نسبياً ويبيّن أن نحو 96.6% من الانحرافات في المتغير التابع (GDP) قد تم تفسيرها من خلال النموذج المستخدم كما وأن اختبار T يشير إلى أن كل من العلامات $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ بعيدان عن الصفر بمستوى دلالة 1% حيث بلغت $\hat{\beta}_0$ نحو (22.8) بينما بلغت $\hat{\beta}_1$ نحو (10.4) تقريباً. في حين أن t الجدولية تساوي (2.6). وعليه نجد أن قيمة الصادرات النفطية تؤثر بشكل فعال

معادلة رقم (8)

$$\text{LnGDP}_t = 7.720 + 0.485 \text{ LnTB}_t \dots \dots \dots R^2 = 0.892$$

$$\sigma = 0.153 \dots \dots \dots (0.04) \dots \dots \dots (0.47)$$

أظهرت نتائج التقدير أن نحو 89% من الانحرافات في المتغير التابع قد تم تفسيرها من خلال النموذج المستخدم مما يشير إلى أن النموذج يلائم البيانات بشكل جيد بناءً على معامل التحديد R^2 . وكما وأنه لا بد من الإشارة من أن كل من $\hat{\beta}_1$ وذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة 1%. وبناءً على تقديرات هذا النموذج فإن مرونة الناتج المحلي بالنسبة للميزان التجاري هي موجبة وهذا يعني أنه إذا زاد صافي الصادرات (الميزان التجاري) بنسبة 10% فسيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.8%.

النتائج والتوصيات:

فيما يلي أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

أولاً: أشارت الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد نما بنسبة 13% في عام 1991 في عام 1990 نجد أنه انخفض في عام 1993 بنسبة 4% ففي عام 1992 كما وزاد بنسبة 11% في عام 1996 نجد أنه انخفض عام 1998 و2001 بنسبة 11% و3% على التوالي، أما خلال الفترة 2002 و2008 فقد تزايد الناتج المحلي الإجمالي بنسب ملموسة وصلت حدها الأعلى في عام 2005، حيث بلغت نسبة النمو 26%، أما في عام 2009 فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 21% ويعود ذلك إلى تأثير الأزمة العالمية.

ثانياً: أظهرت الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي السعودي يتأثر بكل من الصادرات والمستوردات والميزان التجاري، فثببت وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من الصادرات والمستوردات والميزان التجاري، حيث تبين:

- أ- أن الزيادة في الصادرات بمقدار ريال واحد ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.34 ريال.
- ب- إن زيادة المستوردات بمقدار ريال واحد سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3.8 ريال، فيما يشير إلى أن معظم المستوردات هي من السلع الإنتاجية والوسيطة.
- ت- أن زيادة الميزان التجاري بنحو ريال واحد سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى 2 ريال.

ثالثاً: تراجع الميزان التجاري بنسب متفاوتة خلال الفترة 1991-1993 بلغ حدها الأعلى في عام 1993 حيث تراجع في ذلك العام بنسبة 17% ومن ثم أظهر تزايداً ملحوظاً خلال الفترة 1994-1999 بلغ حدها الأعلى في عام 1996 حيث وصلت إلى نسبة 50%، وتعد هذه النسبة مرتفعة إذا ما تم مقارنتها بنسب نمو الميزان التجاري لمعظم دول العالم، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل ملحوظ خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى زيادة تصدير النفط السعودي إلى خارج البلاد، غير أن السنوات اللاحقة أظهرت تراجعاً في نمو الميزان التجاري حيث تراجع بنسبة ملحوظة خلال عام 1998 بلغت نسبة التراجع نحو 72%، ويعود ذلك إلى انخفاض الصادرات في ذلك العام، إلى أنه في عامي 1999 و2000 بلغت نسبة الزيادة نحو 158% و108% على التوالي. وتعود هذه الزيادات إلى زيادة الصادرات بنسب ملحوظة خلال عامي 1999 و2000 على التوالي. حيث زادت الصادرات في عام 1999 و2000 بنسبة 31% و53% على التوالي، أما خلال الفترة 2002 وحتى 2008 فقد أظهر الميزان التجاري نمواً متفاوتاً خلال هذه الفترة بلغ حدها الأعلى في عام 2005 حيث بلغت نسبة النمو نحو 54% في ذلك العام. وبقي الميزان التجاري يزداد حتى عام 2008 إلا أنه انخفض بشكل ملموس في عام 2009 أي بنسبة 51%، وذلك بسبب الركود العالمي مما أدى إلى انخفاض الصادرات في ذلك العام بنسبة 39%.

رابعاً: أوضحت الدراسة أن الاقتصاد السعودي يتسم بالانفتاح التجاري، حيث تراوح هذا الانفتاح بين 47% كحد أدنى في عام 1998 و90% كحد أعلى من في عام 2008، وبذلك يكون الاقتصاد السعودي من ضمن اقتصادات العالم التي تتسم بالانفتاح التجاري.

خامساً: أظهرت الدراسة أن الصادرات من النفط لها تأثير إيجابي ذات دلالة إحصائية على الناتج المحلي الإجمالي السعودي.

بناءً على النتائج توصي الدراسة بما يلي:

أولاً: اعتماد سياسة اقتصادية تقوم على زيادة الصادرات لأنها تلعب دوراً أساسياً في زيادة الاستثمار والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: تشجيع الاستثمار المحلي وخاصة الاستثمار في المشتقات النفطية.

المراجع

المراجع العربية:

- أبو شرار، ع، (2007)، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، دار المسيرة، ط1، عمان.
- بكري، ك، (2002)، الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- التويجري، ح، (2001)، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على اقتصاد المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية المجلد 13، العدد (1) الرياض ص 219-234.
- حاتم، س، (2003)، التكتلات الاقتصادية بين التنظيم والتطبيق، الطبعة 4، جامعة حلوان، القاهرة.
- حشيش، ع، (2002)، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- خلف، ف، (2001)، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان.
- السميران، م، (2007)، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن: باستخدام طريقة (ARDL)، اريد للبحوث والدراسات، مجلد 11، عدد 1، ص 91، الأردن.
- السواعي، خ، (2003)، محددات التجارة الخارجية في الأردن: 1973-2000، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
- الصرن، ر، (2000)، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، دمشق.
- عبد الحميد، ع، (2000)، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.
- عبد الخالق، أ، (2001)، دراسة العلاقة بين البيئة الخارجية وسلوك الفرد على البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 29، العدد 1، ص 121، جامعة الكويت.
- العبدلي، ع، (2005)، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، السنة التاسعة، عدد (27) ص 52. 1426هـ.
- القصاص، ج، (2010)، النقود والبنوك والتجارة الخارجية، الدار الجامعية، القاهرة.
- لطيفة، أ، (1996)، الاستثمارات الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية في الأردن دراسة تحليلية للفترة 1980-1994، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد.
- هوشيار، م، (2005)، دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، دار الصفاء للنشر، عمان.

المراجع الأجنبية:

- Guisan, M. and Exposito, P. (2004). The Impact of Industry and Foreign Trade on Economic Growth in China: An Inter Sector Econometric Model, 1976-2002. Working Paper Series Economic Development, No. 76.

The Impact of Foreign Trade on the Growth and Development of The Economy in Saudi Arabia

*Suad A. Ebin Elgesim**

ABSTRACT

The main aim of the present study is to analyze the impact of foreign trade on the economic development in Saudi Arabia during the period (1990-2014). In order to achieve the above objective the descriptive analysis has been used. The VAR model (Vector Auto-Regressive model) has been fitted to the data so as to determine the relationship among all economic variables.

The main results of the study are: there is a direct relationship between GDP (Gross Domestic Product) and trade balance, and there is positive relationship of exports of oil and GDP.

Accordingly, the study recommends that the Saudi government should encourage exports.

Keywords: Gross Domestic Product, Foreign Trade, Saudi Trade Balance.

* Majmaah University, Saudi Arabia Kingdom. Received on 08/09/2015 and Accepted for Publication on 22/11/2015.